



جامعة الشهيد حمزة لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني حول

إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر



المحاور

- المحور الأول:** دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المحور الثاني:** الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- المحور الثالث:** متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المحور الرابع:** المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المحور الخامس:** دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.
- المحور السادس:** دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية.
- المحور السابع:** قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المحور الثامن:** الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يومي

07/06

ديسمبر 2017

قاعة المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير



الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة		
المحور رقم - 1 -	الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	
عنوان المداخلة	العوائق التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تعزيز قدراتها وإمكانياتها	
الإسم واللقب	يمينة بوزكري	عبد الرزاق حبار
المؤهل العلمي	طالبة دكتوراه	أستاذ محاضر أ
الوظيفة	/	/
التخصص	/	/
المؤسسة	جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف	جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف
ملاحظات	/	/

العوائق التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تعزيز قدراتها وإمكانياتها .

الملخص:

أولت دول كثيرة إهتماما غير عاديا وملفتا للنظر لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة خصوصا في العقود الأربعة الماضية، وقدمت له العون والمساعدة بمختلف السبل، ووفرت له العديد من التسهيلات. والجزائر من ضمن هذه الدول بذلت جهودا معتبرة لتطوير هذا القطاع، تجسد في تهيئة المناخ المناسب لتطويرها من خلال إنشاء وكالات وصناديق لدعم ومرافقة هذه المؤسسات. إلا أن هناك العديد من المعوقات التي حالت دون تطويرها منها معوقات مؤسسية وتنظيمية، معوقات تمويلية ومعوقات مرتبطة بقدرات المؤسسة. فمن خلال هذه الورقة البحثية نتطرق إلى الجهات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتطورها وأهم معوقاتها ثم نبرز سبل تعزيز إمكانياتها وقدراتها .

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصعوبات والعراقيل، البنك المركزي، السلطات النقدية.

Abstract:

Many countries are paying extra attention to the SME sector, Especially in the past four decades, And provided it assistance in various ways, And provided it with many facilities, Algeria among these countries have made considerable efforts to develop this sector, Embodied in creating the appropriate climate for their development Through the establishment of agencies and funds to support and accompany these enterprises, However, there are many obstacles which prevented their development Including institutional and organizational constraints, Financing constraints, And constraints associated with the enterprise capabilities.

Through this research paper, we address supporting actors for small and medium enterprises in algeria and their development ,and the most important obstacles ,and then highlight ways to enhance their Potentials and capabilities.

Keywords. Small and medium enterprises , Difficulties and Obstacles, central bank, Monetary authorities.

الملتقى الوطني حول
إشكالية استدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مقدمة:

لقد تعثرت الدول النامية التي ركزت في إستراتيجيتها التنموية على إعتتماد مؤسسات ضخمة ، دون أن تهيئ الظروف المناسبة لتسييرها ، وقد ساهم كبر حجمها في تعقيد الأمور في ظل إنعدام الكفاءات والإمكانيات مما صعب عملية الرقابة بها، فكانت بذلك بعيدة كل البعد على تحقيق المرودية وخاصة المؤسسات العمومية منها، فلم تصمد بذلك لتلبية هدفها الإجتماعي المتمثل في تشغيل آلاف العمال.

الجزائر من بين هذه الدول التي عرفت مؤسساتها ولازالت تعرف تغيرات جذرية بسبب فشل السياسة السابقة التي إنتهت بتصفية العديد من المؤسسات وما إنجر عن ذلك من تسريح للعمال .، فكان لايد من إعادة النظر في السياسات السابقة والبحث عن السبل الكفيلة لتحقيق التنمية الإقتصادية والقضاء على مشكلة البطالة.

إعتمدت الجزائر العديد من الأجهزة لخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة تمول عن طريق القروض البنكية ،كالوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب إضافة إلى العديد من الأجهزة الأخرى المدعمة لها ، مما جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعرف نموا أكثر في الفترة التي عرفت فيها الدولة إنفتاح إقتصادي إلا أن هذه المؤسسات إعترضتها منذ البداية العديد من العراقيل والصعوبات .

وفي هذا السياق نطرح الإشكالية التالية: ماهي معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وماهي سبل تعزيز قدراتها وإمكانياتها ؟ ولالإلمام بجوانب البحث نتطرق إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها التنموية وتحدياتها:

المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثالث: دور القطاعين العام والخاص والبنك المركزي في تعزيز قدرات وإمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**الملتقى الوطني حول
إشكالية استدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**

المحور الأول: مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها التنموية:

أولاً- تعاريف حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

لقد أصبح من الصعب إيجاد تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات إذ يختلف من دولة لدولة أخرى اعتماداً على معياري الحجم لعدد العمال أو رأس المال ، فما يبدو مؤسسة صغيرة أو متوسطة في بلد متطور قد يكون مصنفاً كمؤسسة كبيرة في بلد نام والعكس صحيح ولذا نجد أن:

هناك من يعرف هذا النوع من المؤسسات بأنها "تلك المؤسسات التي تمتاز بمحدودية رأس المال وقلة العمال، ومحدودية التكنولوجيا المستخدمة، بساطة في التنظيم الإداري وتعتمد على تمويل ذاتي حيث رأس المال يتراوح بين 5-65 الف دولار وعدد العمال أقل من 10¹. البنك الدولي يعرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معياراً مبدئياً "بأنها تلك المنشآت التي توظف أقل من 50 عامل ، ويصنف المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال بالمشروعات المتناهية الصغر. والتي بها ما بين 10-50 عامل تعتبر مؤسسات صغيرة ، وما بين 50-100 عامل فهي مصنفة كمؤسسات متوسطة.

وعرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث عدد العمال على أنها "المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من حيث عدد العمال على أنها" المؤسسة الصغيرة هي التي يعمل بها 15-19 عاملاً، والمتوسطة هي التي يعمل بها 20-99 عاملاً، والكبيرة التي يعمل بها 100 عامل².

تعريف المشرع الجزائري³: لقد مر تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة مراحل ذلك إستجابة للمتغيرات التي شهدتها الإقتصاد الوطني ويمكن سرد تعريف المشرع الجزائري لها من خلال القانون رقم 18-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وهو حسب المادة الرابعة منه "تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات التي:

- تشغل من 01 إلى 250 شخص.
 - رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دج أو أن إيراداتها السنوية أقل من 500 مليون دج.
 - تستوفي معايير الإستقلالية.
- كما أشارت المادة الخامسة من نفس القانون إلى تعريف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 عاملاً ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليار دج أو أن تكون إيراداتها ما بين 100 و 500 مليون دج.

ثانياً- أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة داخل نسيج الاقتصاديات المعاصرة للدول لما لها من أهمية جوهرية في تنشيط الاقتصاد الوطني و تحقيق تطوير المجتمع المحلي.

لذا فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعد أحد مفاتيح التنمية المحلية وتمثل أهميتها في دورها التنموي الذي تلعبه على المستوى الاقتصادي و الإجتماعي والذي نلخصه في النقاط التالية:

- توفير مناصب الشغل.
- توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الصناعي .
- توفير إحتياجات المشروعات الكبيرة .
- المحافظة على إستمرارية المنافسة .
- قدرتها على معالجة العديد من الإختلالات الاقتصادية كالإختلال بين الإيداع والإستثمار، معالجة ميزان المدفوعات.

- الإسهام في الدخل القومي حيث توفر سلعا وخدمات للإستهلاك النهائي والوسيط خلال مدة قصيرة⁴.
- تعبئة الموارد المالية
- تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع
- المساهمة في التوزيع العادل للدخول
- التخفيف من المشكلات الإجتماعية كالبطالة⁵.

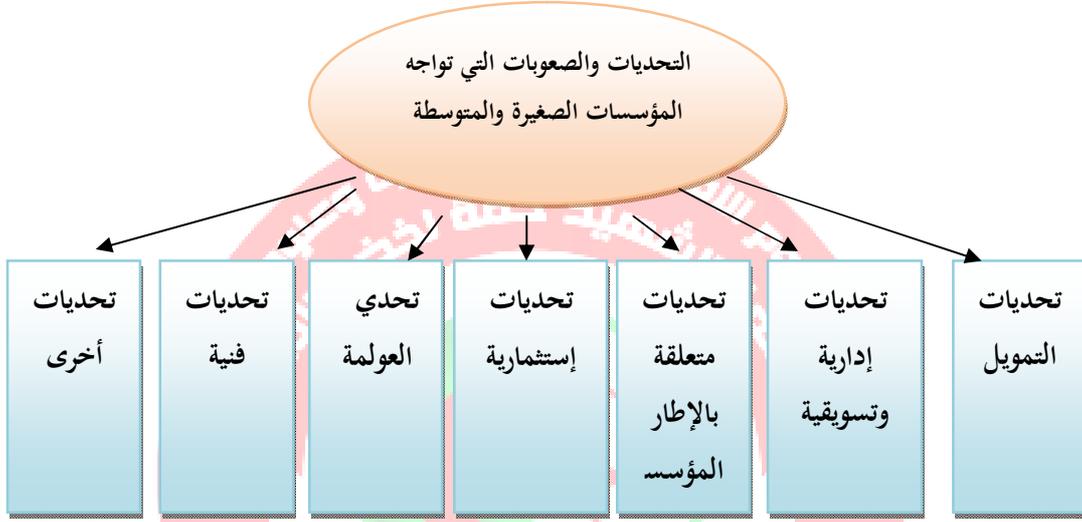
ثالثا- خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- إن للشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في بناء الإقتصاد الوطني وتظهر أهميتها من خلال إستغلال الطاقات والإمكانات وتطوير الخبرات والمهارات كونها تعتبر أحد أهم روافد العملية التنموية مما جعلها تستحوذ على خصائص معينة تميزها عن غيرها وهي كما يلي:
- مالك المؤسسة هو مديرها إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية ، وهذه الصفة غالبية على هذه المشروعات كونها ذات طابع أسري في أغلب الأحيان.
- إنخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشاء المشروعات الصغيرة ، وذلك في ظل تدي حجم المدخرات لهؤلاء المستثمرين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- الإعتماد على الموارد المحلية الأولية، مما يساهم في خفض الكلفة الإنتاجية .
- تدي قدرتها على التطور والتوسع نظرا لإهمال جوانب البحث والتطوير، وعدم الإقتناع بأهميتها وضرورتها.
- الإرتقاء بمستويات الإدخار والإستثمار على إعتبار أنها مصدرا جيدا للإدخارات الخاصة، وتعبئة رؤوس الأموال.
- المرونة والقدرة على الإنتشار نظرا لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف مما يؤدي إلى تحقيق التوازن في العملية التنموية.
- صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية نظرا لإرتفاع كلفة هذه العمليات وعدم قدرتها على تحمل مثل هذه التكاليف.
- الإفتقار إلى هيكل إداري كونها تدار من قبل شخص واحد مسؤول إداريا وماليا وفنيا.
- إنخفاض حجم الإنتاج.
- إنخفاض درجة المخاطرة التي تتعرض لها.
- كما تتميز المنشآت الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على:
- تلبية الطلب في الأسواق المحلية أو الإقليمية.
- قدرتها على إستغلال المواد الخام المحلية.
- تحقيق كفاءة إنتاجية بأقل طاقة إنتاجية⁶.

رابعا- تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- يلاحظ مما تقدم أن خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة منها ما هو سلبي ومنها ما هو إيجابي ، غير أن الجوانب السلبية لا ترجع إليها مباشرة بقدر ما هي مرتبطة بالمشاكل التي تواجهها .
- تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من التحديات ، قسم منها داخلية وترجع إلى قضايا فنية وتنظيمية وتمويلية تخص هذه المشروعات وقسم منها خارجية تتعلق بالمنافسة العالمية في ظل العولمة والتي نلخصها في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: تحديات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: من إعداد الباحثان بناء على معطيات (أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، مرجع نفسه، ص 49)

المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

أولاً- الجهات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً هاماً وريادياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وإدراكاً منها لهذه الحقيقة قامت الجزائر بتهيئة المناخ المناسب لهذه المؤسسات ومنح تسهيلات لها من أجل التطوير والنمو وذلك من خلال إنشاء العديد من الوكالات والصناديق التي تعمل على دعم ومرافقة هذه المؤسسات من بينها:

1- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ): تتضمن المرسوم التنفيذي رقم 96-296 بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويحدد قوانينها وهذا المرسوم يمنح الوكالة مهام التنظيم والتسيير العملي لجهاز دعم تشغيل الشباب. حيث يحدد هذا الجهاز هدفين:

- خلق وتشغيل النشاطات والخدمات من طرف الشباب المستثمر.
- تشجيع كل أشكال الإجراءات والنشاطات الهادفة لترقية الشباب.
- كما تنحصر الأهداف الرئيسية للوكالة في النقاط التالية:
- دعم وتشجيع وتوجيه الشباب لإنشاء مشاريعهم الإستثمارية والإجراءات الهادفة إلى ترقية ودعم تشغيل الشباب.
- تسيير تخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما على شكل قروض بدون فائدة وتخفيض نسبة الفائدة بالنسبة للقروض البنكية.

- إعلام أصحاب المشاريع بمختلف المساعدات والإميازات المتحصل عليها والمقدمة من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.

2- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI): والتي عوضت وكالة ترقية ودعم الإستثمار: تم إنشاؤها بمقتضى الأمر رقم 95-22 المؤرخ في

26 أوت 1995 والمتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية المعدل والمتمم، تتولى بالمهام التالية:

- ضمان ترقية الإستثمارات وتطويرها ومتابعتها.

- إستقبال المستثمرين المقيمين أو غير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات.
- منح المزايا المرتبطة بالإستثمار
- تسيير صندوق دعم الإستثمار
- التأكد من إحترام الإلتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء⁷.

ثانيا- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تزايدا مستمرا، حيث مع نهاية سنة 2016 بلغ عددها 1.022.621 مؤسسة مقارنة بـ 519.526 مؤسسة في نهاية سنة 2008، وهذا مؤشر جيد على مدى الإهتمام بهذه المؤسسات بمختلف قطاعاتها من خلال الدعم الحكومي والبرامج التوجيهية وتوفير آليات، ونتيجة للتحويلات التي عرفها الإقتصاد الجزائري تقلص عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية بسبب تغير البنية الهيكلية وإعادة تنظيم القطاع العمومي. حيث أن النسبة الغالبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتركز في القطاع الخاص بنسبة 99.96% وتستحوذ المؤسسات العمومية على نسبة 0.04% فقط. وبالرغم من تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة لأخرى إلا أن ذلك يبقى ضئيلا وغير كاف.

جدول رقم 01: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2008-2016:

السنوات	2008	2009	2010	2011
مؤسسة خاصة	518.900	570.240	618.515	658.737
مؤسسة عمومية	526	598	557	572
المجموع	519.526	570.838	619.072	659.309

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
مؤسسة خاصة	711.275	777.259	851.511	934.037	1.022.231
مؤسسة عمومية	557	557	542	532	390
المجموع	711.832	777.816	852.053	934.569	1.022.621

Source : bulletin d'information statistique de la PME, ministère de l'industrie et de mines, n°30, n°28, n°26, n°24, n°23

ثالثا- العوائق التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لقد بذلت الجزائر جهودا معتبرة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء وكالات وصناديق لدعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن هذه الأخيرة واجهت عدة صعوبات سواء كان ذلك عند الإنشاء (التأسيسي) أو أثناء مباشرة نشاطها و يمكن تلخيص أهم المشاكل في ما يلي.

1-المشاكل الإدارية:

صعوبات الإجراءات الإدارية و التنفيذية للحصول على قبول للمشروع و تنفيذه إذ تتطلب الإجراءات الإدارية عناية تامة لضمان تطابقها مع السياسات والتشريعات والنظم ذات الصلة، وتشكل هذه الإجراءات مساحة للإلتقاء بين الحكومة من جهة وأصحاب المشاريع من جهة

أخرى . باعتبار أن نشاط المؤسسة يتطلب الإستجابة الإدارية السريعة تنظيما وتنفيذا خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يتميز بالديناميكية .

والملاحظ أن الإدارة الجزائرية لا تزال بنفس الروتين الرسمي المتباطئ فهناك الكثير من مشاريع الإستثمار عطلت أو لم يوافق عليها في وقتها المحدد ويعود ذلك إلى :

- أن الذهنيات لم تهيأ بعد لفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات إضافة إلى الأجال التي تستغرقها في معالجة الملفات ⁸ .
- السرعة في إصدار النصوص وإتخاذ القرارات لم يواكبها حركية مماثلة في أداء وتفعيل الجهاز التنفيذي . فالمتمعن في قوانين الإستثمار المتتابة يلاحظ أن السلطات الجزائرية إتخذت قرارات كبرى لتشجيع الإستثمار غير أن الواقع يثبت العكس حيث يوجد العديد من الممارسات المليئة بالصعوبات تعيق المستثمر وأصبحت هياكل الدولة تعيق الدولة نفسها من تجسيد إرادتها .

2- إنتشار الفساد الإداري :

والذي يمثل عائقا أمام المستفيدين الحقيقيين ويفتح مجالا أمام أشخاص آخرين للإستفادة من التسهيلات الممنوحة في هذا الإطار دون أن يكون هناك إستثمار هادف⁹، فالمستثمر يتجنب البيئة التي فيها الفساد مما يدفعه إلى تقليل الإستثمار ومن ثم ينخفض الطلب الكلي الذي يعمل بدوره على تخفيض معدل النمو الإقتصادي¹⁰ ، ونتيجة لهذا تزداد أهمية الرقابة لمواجهة الآثار الضارة للفساد في تشويه الإقتصاد حيث تقدم برامج التنمية، وإعاققة الإستثمار المحلي والأجنبي، والرقابة هنا هي الرقابة الشاملة التي تشمل المال العام بمفرداته المختلفة بالحماية والرعاية الجديرة بالمحافظة عليه¹¹ .

3- المشاكل المتعلقة بالعقار :

يعاني أصحاب المشاريع الجديدة من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوطين مؤسساتهم ، فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار أساسيا من أجل الحصول على التراخيص الأخرى المكتملة .
فالمجال العقاري يعتبر من المجالات المعقدة وذلك لتعدد الهيئات المتدخلة والعديد من النصوص القانونية . بحيث لم تحرر سوق العقارات بشكل يحفز على الإستثمار بحيث مازالت رهينة للعديد من الهيئات التي تتزايد بإستمرار مثل وكالة دعم وترقية الإستثمارات المحلية التي عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
إن إشكالية العقار المطروحة تكمن أكثر في عدم الإستغلال الأمثل والعقلاني والرشيد للمساحات الموجودة¹² ، حيث تم تحويل عددا معتبرا من العقارات الصناعية إلى وجهة غير إستثمارية كالبناء .

4- مشاكل تقنية و تسويقية :

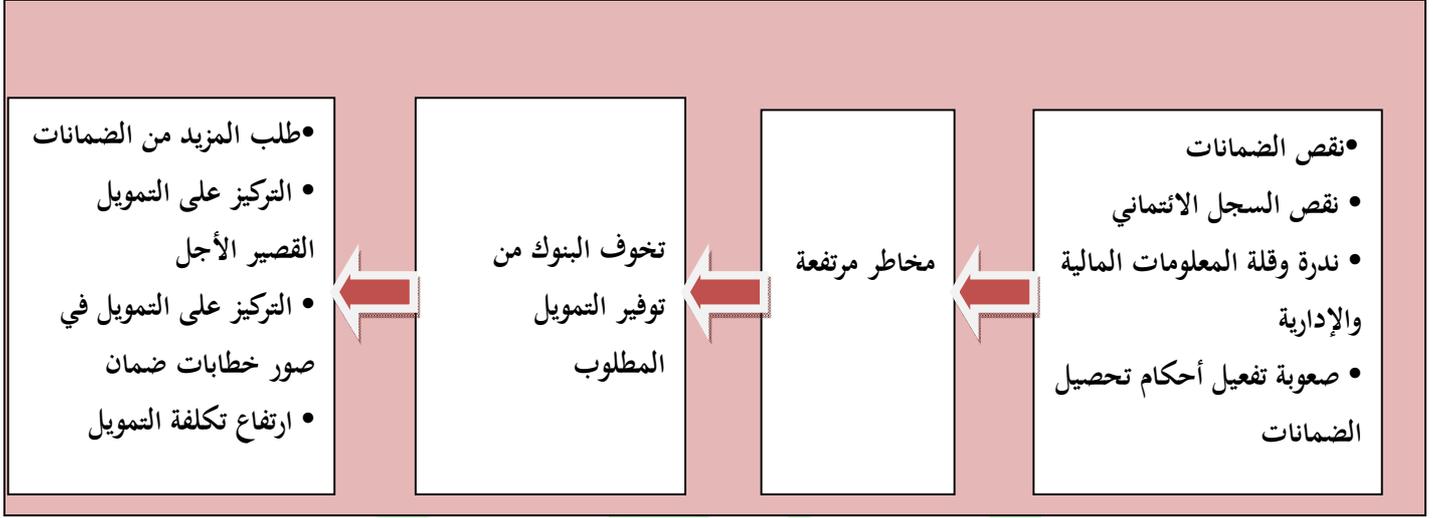
- و التي يمكن حصرها في ما يلي :
- نقص الخبرة في هذا المجال و الإمكانيات و المعلومات و عدم القيام بالبحوث التسويقية نظرا لإرتفاع تكاليفها ،بالإضافة إلى نقص في مراكز التكوين والتأهيل المتخصصة في تكوين العمال والمسيرين إذ يعتبر عائقا كبيرا أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يؤثر في إنتاجيتها¹³ .
- ظهور المنتجات البديلة بإستمرار و بأقل التكاليف .
- تفشي ظاهرة عدم الثقة بالإنتاج الوطني مقارنة مع المنتجات الأجنبية المنافسة¹⁴ .

5- مشاكل التمويل :

- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في مجال التمويل ، و هناك العديد من المشكلات التمويلية التي تعيق من عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منها صعوبة الحصول على القروض بسبب :
- تعقد الإجراءات الخاصة بالحصول عليها .

- وجود ضمانات تعجيزية و التي تكون في بعض الأحيان غير متوفرة أمام أصحاب المشاريع ، كإشتراط ضمانات عقارية أو عينية .
- إرتفاع أسعار الفوائد .

شكل رقم 2: معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي (صندوق النقد العربي) مؤتمر الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، دور البنوك ومؤسسات الضمان، -مصر 2016

6- مشاكل التمويل:

يعتبر التمويل الوقود المحرك لتحريك عجلة مردودية المؤسسة وأن أي إضطراب أو عجز في التمويل سواء بالمواد الأولية أو بقطع الغيار أو التمويل بالتجهيزات سيؤدي حتما إلى عدم قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها، وإن المتبع لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجدها تعاني من هذا المشكل خاصة فيما يخص التمويل بالمواد الأولية المستوردة وهذا رغم إنفتاح الجزائر على السوق العالمية.

7- مشكل البنى التحتية:

إن من المشاكل العويصة التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تهدد كيانها وإستمرارها هي البنية التحتية المتمثلة في الطرق والمخازن ومراكز التبريد والسكك الحديدية، والمؤسسات النفعية منها: مؤسسة الكهرباء ، الغاز والبريد والمواصلات ومصالح المياه، فغياب هذه المؤسسات النفعية أو بعدها يؤثر على السير الحسن لنشاط هذه المؤسسات¹⁵.

8- ضعف روح المقاول:

إن إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة هو عملية تتطلب تفكير طويل وإستثمار معتبر من طرف صاحب المؤسسة والذي يعتبر مفتاح نجاحها فهو يتولى قيادة المؤسسة وضمن الموارد اللازمة للإنتاج وعلى هذا الأساس فصاحب المؤسسة يتخذ جملة من القرارات خلال حياة المؤسسة ، يمكن أن تؤدي إلى زوالها ، فالمقاول الناجح هو ذلك الذي يحسن إستغلال الفرص وحتى خلقها في مجال مهنته¹⁶.

9- الصراعات بين الشركاء¹⁷:

تعتبر الصراعات بين الشركاء إحدى الأسباب الرئيسية التي تعيق نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فالكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات عائلية وشركات ذات مسؤولية محدودة ، فحسب القانون التجاري الجزائري ، فإن إنسحاب أحد الشركاء يعني حلا للمؤسسة .

10- تسرب اليد العاملة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المؤسسات الكبيرة¹⁸:

إن تسرب اليد العاملة المدربة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المؤسسات الكبيرة بحثا عن شروط عمل أفضل من حيث الأجور الأعلى والمزايا الأفضل بجانب توافر فرص أكبر للترقية مما تظطر باستمرار إلى توظيف يد عاملة أقل كفاءة ومهارة وتحمل مشاكل وأعباء تدرّبهم فضلا عن عدم بقائهم في أعمالهم هذا من شأنه أن يخفض من الإنتاجية ومن نوعية السلع المنتجة بالإضافة إلى إرتفاع التكاليف.

المحور الثالث : دور القطاعين العام والخاص والبنك المركزي في تعزيز قدرات وإمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك جوانب عديدة يمكن من خلالها للقطاعين العام والخاص والبنك المركزي المساهمة في دعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وفقا لما يلي:

أولا- دور القطاع العام:

1-إنشاء حاضنات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بالإضافة إلى القيام بإنشاء هيئة رسمية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وصندوق لتمويل هذه المشروعات ، يعد إنشاء حاضنات لهذه المشروعات إطار متكامل من حيث المكان والتجهيزات والخدمات وآليات المساندة والإستشارة والتنظيم وهي مخصصة لمساعدة الرياديين في إنشاء وإدارة المشروعات الجديدة ، وحماية ودعم هذه المشروعات. حيث توفر لهم خدمات مالية وإدارية وقانونية وفنية وتمويلية كما توفر لهم بنية تحتية ومرافق وتجهيزات وشبكات وطرق إضافة إلى توفير العديد من الخدمات التدريبية والتسويقية والإستشارية .

2-المجمعات الصناعية الداخلية:

تحتاج غالبية المنشآت الإقتصادية لمقومات البنية التحتية والتأهيل والرعاية من قبل الحكومة حيث يتم فرز مساحات كبيرة من الأراضي وتجهيزها بالبنية التحتية اللازمة لإقامة صناعات متعددة ومختلفة بدلا من تركها داخل المناطق السكنية بدون رعاية.

3-إنشاء مؤسسات لتسويق منتجات وخدمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

إن المنشآت الصغيرة والمتوسطة لها نمطها التسويقي البسيط غير المخطط مسبقا ، لذلك توجد ضرورة لقيام مؤسسات تسويق تساهم في ترويج وتحسين القدرة التسويقية لمنتجات وخدمات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتتنول توفير معلومات والفرص التسويقية المتاحة وإعداد دراسات عن الأسواق الدولية ومتطلبات التسويق لها كالمواصفات وطبيعة التعبئة والتغليف والإجراءات المطلوبة والمساعدة على إبرام الصفقات والتعاقدات المحلية والإقليمية بين المنشآت الصغيرة والكبيرة إضافة إلى تنظيم المعارض والمشاركة في المعارض الدولية.

ثانيا- دور القطاع الخاص:

1-تطوير القدرات الذاتية للمنشآت وتشجيع القدرات الإبتكارية:

إن تخصيص برامج لمساعدة رواد الأعمال على إطلاق مشاريعهم وتزويدهم بالمعلومات عن الأسواق وطرق الإدارة والتنظيم ، وتقديم الدعم اللوجستي والمؤسسي من خلال التدريب المناسب وتوفير دليل إرشادي لصغار المستثمرين ومساعدتهم على ترجمة أفكارهم إلى مشاريع قابلة للتنفيذ والإستمرار وتنظيم دورات تدريبية حول التسويق، إعداد البيانات المالية، إدارة التدفقات النقدية، كيفية إعداد وثائق المناقصات ، التعرف على أسواق التصدير، حوكمة الشركات الصغيرة والمتوسطة. من ناحية أخرى يعد الإبتكار أحد أهم رافعات النمو في الإقتصاد خاصة من حيث تأثيره الإيجابي

على إنتاجية عناصر الإنتاج مثل العمل ورأس المال ، فتشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وخاصة المستحدثة منها على الابتكار نظرا لمساهمتها الهامة في الإنتاج والتشغيل.

2- تطوير أدوات تمويل مبتكرة:

تحتاج الموارد التمويلية المتاحة للمنشآت للتطوير سواء فيما يتعلق بتمويل رأس المال العامل على المدى القصير أو الموارد المالية الضرورية لتحقيق إستثمارات جديدة ومن بين خيارات التمويل قصير الأجل المتاحة هي خدمات شراء وبيع الديون والضمانات قصيرة الأجل لأنشطة التصدير ، التسهيلات التجارية، التمويل الإسلامي والتمويل الصغير. أما أدوات التمويل المتوسط فتشمل الإيجار التمويلي ، صناديق الأسهم الخاصة.. إلخ¹⁹.

ثالثا- دور البنك المركزي والسلطة النقدية في تعزيز قدرات وإمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ترتكز الجهود الإشرافية والرقابية للبنك المركزي والسلطة النقدية على حماية النظام المالي والمصرفي ككل والتأكد باستمرار من قدرة المؤسسات المالية والمصرفية على الإيفاء بالتزاماتها تجاه عملائها مع عدم تجاهل مسؤولياتها المرتبطة بتحسين الشمول المالي بما يشمل التعامل مع المقدمين للخدمات المالية والمصرفية ، وطرح أدوات ومنتجات وقنوات جديدة لتقديم هذه الخدمات ، وتكمن مسؤولية البنك المركزي والسلطة النقدية كجهات إشرافية ورقابية في تعزيز قدرات وإمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التالي:

1- تعزيز الاستقرار المالي:

إن الإستراتيجيات المقترحة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الإستقرار المالي والنمو الإقتصادي تكمن في تعزيز ثقة المواطنين بخدمات المصارف ، وزيادة الثقافة المصرفية بين أفراد المجتمع بما تقدمه من خدمات ، وتعزيز الدعم المالي من خلال منح القروض وبفوائد مناسبة للمواطنين من خلال المصارف دعما لتحقيق الإستقرار المالي والنمو الإقتصادي ، والمساعدة في خلق دراسة جدوى لأصحاب المشاريع²⁰. حيث أن درجة المرونة مع قطاع الأعمال إنما يعكس سلامة وفعالية عمليات الوساطة المالية.

2- تعزيز الشمول المالي:

يمثل الشمول المالي بعدا إستراتيجيا للتنمية الشاملة والمستدامة، لما له من أثر في الإستقرار المالي والإجتماعي، حيث يسمح للمؤسسات المالية بتطبيق إجراءات مبسطة تجاه بعض فئات العملاء أو العمليات أو عدم تطبيقها عند وجود مخاطر منخفضة. حيث يحث صانعي القرار على أهمية تحقيق التناغم بين إستراتيجيات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشمول المالي والتعليم والتوظيف، والسماح لكل الأفراد بالتمتع بالخدمات المالية التي تتناسب مع حاجاتهم ، فضلا عن أهمية وضع برنامج متكامل للشمول المالي يحسن من فاعلية الوساطة المالية ويحفز على إعطاء الطابع الرسمي للمؤسسات تحت تأثير النمو وخلق فرص عمل إضافية²¹.

3- تعزيز دور نظم الائتمان والتصنيف الائتماني:

تلعب نظم الائتمان دورا كبيرا في تعزيز فرص التمويل ، حيث تمثل نظاما فعالا في جمع وتحليل المعلومات الائتمانية التي لها أثر على كفاءة وسلامة النظام المالي، إن عدم توفر المعلومات الكافية حول المقترضين من المنشآت الصغيرة والمتوسطة وجدارتهم الائتمانية وعدم تماثلها لدى أطراف العملية الائتمانية نتج عنه عزوف الجهات المقرضة عن إقراض قطاع المنشآت .

4- تعزيز البنية التحتية المالية:

إن تهيئة بنية تحتية مصرفية متينة وشاملة تساهم في خفض حجم المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المصرفي من جهة ويعزز فرص الحصول على التمويل من جهة أخرى ، بحيث يقع على عاتق السلطات الرقابية تكثيف جهودها لبناء وتطوير الأنظمة المصرفية وفق أفضل الممارسات الدولية²².
خاتمة:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعامة الأساسية للإقتصاد الوطني ، وفي هذا الإطار أولت الدولة الجزائرية إهتماما واضحا لهذا النوع من المؤسسات من خلال وضع تدابير وآليات لخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة تجسدت في مختلف الهيئات والوكالات لدعم تشغيل الشباب .

بالرغم من تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نتيجة للدعم الحكومي والبرامج التوجيهية إلا أنها ضعيفة وغير كافية نتيجة للعديد من العراقيل والصعوبات حالت دون إنشاء بعض من هاته المؤسسات أو حتى إستمرارها. منها عوائق ذات طبيعة إدارية كثقل الإجراءات، البيروقراطية والفساد، ومنها عوائق ذات طبيعة إقتصادية مثل صعوبة التمويل، التموين، ضعف البنية التحتية، مشاكل العقار وضعف روح المقاومة... إلخ. لذا كان لزاما على السلطة الجزائرية أن تذلل هذه العراقيل من أجل النهوض بإقتصادها خارج قطاع المحروقات وذلك بتقديم الدعم اللازم لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يخص:

- تكوين أصحاب المشاريع وتشجيع روح المقاومية.
- تخفيف الإجراءات الإدارية .
- تحفيز القطاع المصرفي لتقديم التمويل اللازم لهذه المشروعات .
- تطوير خدمة الإستعلام والتصنيف الإئتماني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تخفيف من الأعباء الضريبية .
- تفعيل دور الهيئات الرقابية ومكافحة الفساد الإداري... إلخ.
- التوعية لبعث الثقة في المنتج المحلي.
- ترقية فكر العمل الحر.
- ترقية الإقتصاد العائلي.
- العمل على إنتشار المعارف والمهارات بين أفراد المجتمع الجزائري.

المراجع والهوامش

- ¹ سعاد لينة ، عضو مجلس إدارة غرف تجارة وصناعة تجربة تشجيع المشاريع الصغيرة في سلطنة عمان، مارس 2005، ص1.
- ² نوال بن عمارة ، التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية ، العدد 05 ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الواد، الجزائر، 2012، ص42.
- ³ مسعود صديقي وخالد إدريس ، أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البورصة - نموذج بورصة النيل المصرية وبورصة ألتراكت الفرنسية ، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، العدد 04 ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي الواد، الجزائر 2011 ص91-92.
- ⁴ أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، الأصول العلمية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012، ص45
- ⁵ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "مراحل تطورها ودورها في التنمية" قسم الدراسات الإقتصادية، متاح في الموقع www.democraticac.de
- ⁶ أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص43.42.
- ⁷ أحمد رحومي ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الإقتصاد الجزائري، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع ، ط1، مصر 2011، ص92-98.
- ⁸ سمية قنيدرة ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة " رسالة ماجستير ، قسم علوم التسيير ، قسنطينة 2010، ص76.
- ⁹ بجاوي مفيدة ونعروورة بوكير، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي 2013، ص6
- ¹⁰ عبد الله حسين جوهر، إدارة المشروعات الإستثمارية إقتصادية-تمويلية-محاسبية-إدارية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر، 2011، ص85
- ¹¹ علي أنور العسكري، الرقابة المالية على الأموال العامة في مواجهة الأنشطة غير المشروعة، مكتبة بستان المعرفة للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص253.
- ¹² أحمد رحومي، مرجع سبق ذكره، ص79.
- ¹³ أحمد رحومي، مرجع سبق ذكره، ص81
- ¹⁴ سمية قنيدرة مرجع سبق ذكره ص78.

¹⁵ أحمد رمهوني، مرجع سبق ذكره ، ص 80 82.

¹⁶ مجاوي مفيدة ونعرورة بوبكر، مرجع نفسه، ص 7.

¹⁷ نور الدين مزياني ، عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الملتقى الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية ، جامعة سكيكدة، 2008.

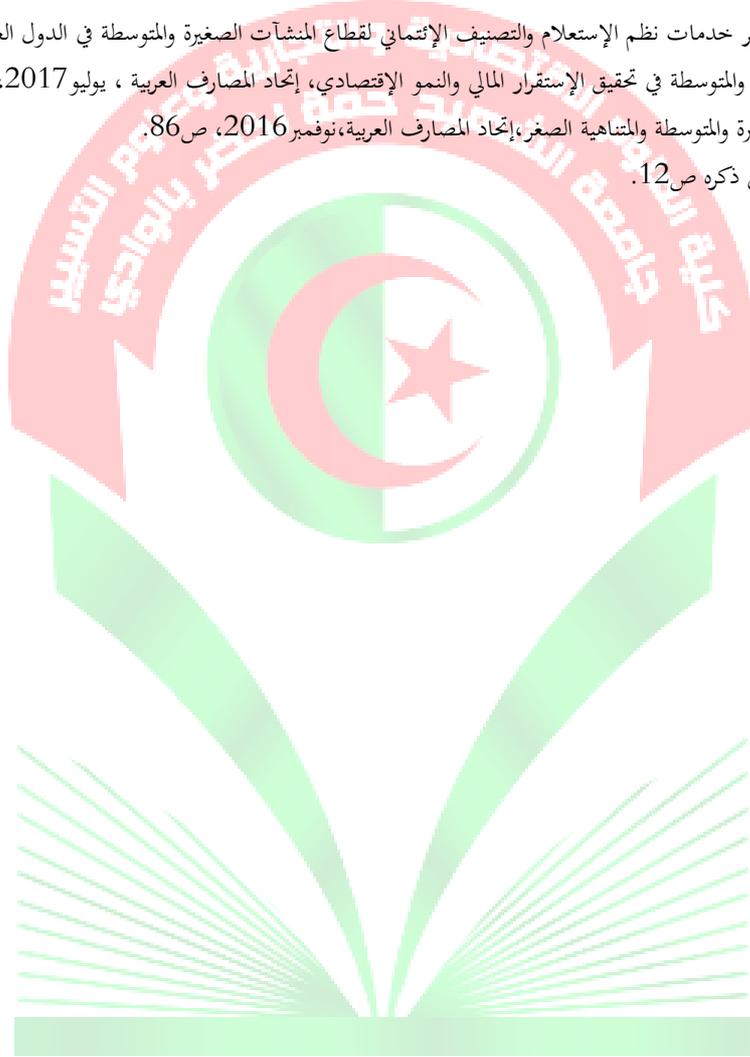
¹⁸ نور الدين مزياني ، مرجع نفسه.

¹⁹ تقرير صندوق النقد العربي حول تطوير خدمات نظم الإستعلام والتصنيف الإئتماني لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، 2017 ، ص 8 ، 11.

²⁰ إستراتيجيات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الإستقرار المالي والنمو الإقتصادي، إتحاد المصارف العربية ، يوليو 2017، ص 35.

²¹ الشمول المالي ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، إتحاد المصارف العربية، نوفمبر 2016، ص 86.

²² تقرير صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره ص 12.



**الملتقى الوطني حول
إشكالية استدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**